

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٢

في شأن تنظيم واختصاصات المجلس الأعلى للتدريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز الحكومي ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل المجلس الأعلى للتدريب على الوجه التالي :

- رئيسا
- وزير القوى العاملة
- وكيل وزارة القوى العاملة المشرف على قطاع تنمية القوى العاملة
- وكيل وزارة التخطيط
- وكيل وزارة التربية والتعليم
- وكيل وزارة التعليم العالي
- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية
- وكيل وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية لشئون
- الحماية الإنتاجية
- وكيل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- ممثل لوزارة الحربية والإنتاج الحربي
- عضو يرشحه المجلس التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال
- رئيس الاتحاد العام للصناعات أو من ينيه
- أعضاء

ويكون وكيل وزارة القوى العاملة المشرف على قطاع تنمية القوى العاملة مقررا للمجلس وتقوم الإدارة العامة لتخطيط التدريب المهني بتلك الوزارة بأعمال أمانة هذا المجلس .

مادة ٢ - يختص المجلس الأعلى للتدريب بما يأتي :

- (أ) رسم السياسة القومية للتوجيه والتدريب والتوعية الفنية والمهنية لفئات القوى العاملة على اختلاف مستوياتها، بغرض رفع الكفاية الإنتاجية ومسايرة التطور التكنولوجي والرفاه . بمطالب التنمية في شتى مجالات الإنتاج والخدمات .
- (ب) تنسيق الأساليب التي تتبعها مختلف الجهات المعنية لتمديد مستويات المهارات والقدرات في كافة المهن داخل هيكل العمالة على أساس مواصفات الوظائف ومتطلباتها .
- (ج) التنسيق بين الجهات المعنية في وضع خطط وبرامج التدريب . وفي تطوير نظم وأساليب وطرق التدريب .

قرر :

مادة ١ - يعين في وظيفة وكيل عام النيابة الإدارية السيد/ علي إبراهيم الحفناوي ، رئيس النيابة الإدارية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

عدو رياسته الجمهورية في ١٨ جادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٢

بتقرير بعض الإقامات الحركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الحركية وغيرها من الضرائب والرسوم في حدود مبلغ ٢٢٠٥٧٨ ج (مائتان وعشرون ألفاً وخمسة مائة وثمانية وسبعون جنياً) وهو ما يعادل نصف المستحق على البائعين التمرين ايزيس وأوزوريس الواردين لشركة مصر للسياحة التابعة للؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والمفرج عنها مؤقناً بشهادتي الإجراءات رقمى ٥٧٢٢ بحرك المحمودية ، و١٥٨٩٩٩ بحرك الاسكندرية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ و٢٢ يوليو سنة ١٩٦٤

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

عدو رياسته الجمهورية في ١٨ جادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٧٢

بالغاء الشعبة المصرية للجنة المشتركة للقطن
لدى اتحاد الغزاليين الدولى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن إعادة تشكيل
الشعبة المصرية للجنة المشتركة للقطن لدى اتحاد الغزاليين الدولى ؛

قرر :

مادة ١ - الغاء الشعبة المصرية للجنة المشتركة للقطن لدى اتحاد
الغزاليين الدولى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية فى ١٨ جادى الأول سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٧٢

بشأن تبعية محطات الإنتاج الحيوانى إلى المؤسسة المصرية العامة
لاستزراع وتربية الأراضى فى بعض المحافظات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العامة
للحوم ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن نقل بعض
الجهات التابعة للحكومة والمؤسسات العامة إلى المؤسسة العامة للحوم ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٦٩ بتقييم رأس مال
المؤسسة العامة للحوم ؛(د) رسم خطة لتوفير مستلزمات التدريب داخل قطاعات العمل
والتنسيق بين مخصصات التدريب ومتطلبات الاستزراع والإنتاج
والتنمية .(هـ) متابعة البحوث والتطورات الحديثة فى مجالات التدريب ،
والإتصال بالهيئات العلمية المحلية والدولية المعنية للإفادة من
تجاربه وخبراتها .(و) رسم خطط تمويل التدريب بالاشتراك مع الجهات المعنية ،
واقتراح مصادر التمويل المختلفة بما فى ذلك الإعتمادات التى
تخصص فى الموازنة العامة والمنع ، واقتراح أساليب الاتفاقيات
من مختلف مصادر التمويل .(ز) تقييم المعونات الفنية المتصلة بمجالات التدريب ورفع الكفاية
الاتجاهية والتنسيق بينها سواء منها التى تتلقاها الدولة من الجهات
الخارجية أو تلك التى تقدمها الدولة للدول الأخرى .(ح) المشاركة فى التبعة القومية من أجل المجهود الحربى للدولة ، وذلك
بالمساهمة فى رسم الخطط والبرامج لتوفير احتياجات القوات
المسلحة من الأفراد المدربين ، والإفادة من خبرات من أدوا
الخدمة العسكرية وإعادة تدريبهم وفقاً لاحتياجات القطاعات
المدنية .

(ط) متابعة تطوير مخططات التدريب وفقاً لنتائج تنفيذها .

مادة ٣ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه وفى حالة غياب الرئيس
يرأس المجلس أقدم الوكلاء الحاضرين من أعضاء المجلس وتكون اجتماعات
المجلس صحيحة بحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات
الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .مادة ٤ - يضع المجلس لائحة داخلية لتنظيم سير أعماله تتضمن على
الأخص مواعيد اجتماعاته وتعتمد هذه اللائحة بقرار من وزير القوى العاملة .مادة ٥ - يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم لجاناً
دائمة ومؤقتة لدراسة الموضوعات التى يراها .مادة ٦ - للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبرته
فى المسائل المعروضة عليه .مادة ٧ - يضع المجلس الأعلى للتدريب تقريراً سنوياً يقدم إلى رئيس
مجلس الوزراء عن أعمال التدريب ومخططاته ونتائج تنفيذها وعن ملاحظاته
ومقترحاته بشأنها .مادة ٨ - يصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزراء المختصين
وموافقة المجلس الأعلى للتدريب القرارات اللازمة لإنشاء مجالس ولجان ووحدات
التدريب فى مختلف الجهات ، وتحديد اختصاصاتها وتنظيم العمل بها .مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ما

مدر براسة الجمهورية فى ١٨ جادى الأول سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات